

## السعودية وتحديات المرحلة

عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، يوم الثلاثاء بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. قدّم ورقة العمل مضايي الرشيد وأدار الحوار لونا أبو سويرح وشارك فيها (بحسب الترتيب الألفبائي):

أحمد ملّي	أستاذ السياسات الدولية في الجامعة اللبنانية.
أمين حطيط	خبير ومحلل عسكري - لبنان.
جمال واكيم	أستاذ في الجامعة اللبنانية.
سعد محيو	باحث وكاتب سياسي - لبنان.
عبد الحسين شعبان	أكاديمي ومفكر عربي.
عصام نعمان	محام وكاتب - لبنان.
فارس أبي صعب	باحث، ومدير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.
قاسم قصير	صحافي لبناني.
كمال خلف الطويل	باحث وكاتب - لبنان.
لؤلؤة الرشيد	باحثة سعودية.
لونا أبو سويرح	المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.
مضايي الرشيد	باحثة غير متفرغة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومركز دراسات الشرق الأوسط.
منى سكزية	صحافية لبنانية.

قدمت الحلقة وأدارت الحوار

لونا أبو سويرح

## تقديم

### لونا أبو سويرح

المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

نخصص هذه الحلقة لبحث ما تشهده المملكة العربية السعودية من تحولات لم تشهد مثيلاً لها منذ تأسيسها، وهي تتمثل بتحولات داخلية تبدو وكأنها تكسر المعادلات التي قامت عليها المملكة، سواء من حيث المس بثنائية التوافق بين المؤسسة الدينية التي تمثل البعد الأيديولوجي والتشريعي وبين السلطة السياسية والاقتصادية المتمثلة بأل سعود؛ أو من حيث المس بالمعادلة المتعلقة بطريقة انتقال السلطة داخل الأسرة الملكية الحاكمة. أما البعد الخارجي للتحولات فهو يتمثل بالسياسات والوسائل التي تعتمد عليها السعودية للتعاطي مع الملفات الإقليمية وخطورتها على التحولات الداخلية. فلأول مرة في تاريخ المملكة، تتخذ السياسة الخارجية منحى تصادميةً عالي الوتيرة مترافقاً مع مسار تصادمي عسكري من دون إلغاء الدور التاريخي للبترو دولار في السياسات الخارجية. من الصعب أن ننظر إلى هذه التحولات كحالات منفردة، لكن أية قراءة لفهم هذه التحولات في سياق مترابط يساعد على رسم صورة عامة للمشهد السعودي الحالي.

يسرنا أن نستضيف في هذه الحلقة الباحثة مضاوي الرشيد، وهي حالياً باحثة غير متفرغة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ومركز دراسات الشرق الأوسط. نتمنى أن نخرج في هذا اللقاء بصورة أوضح عما يجري في المشهد السعودي الذي ينعكس بدوره على كل ما يجري في المنطقة وعلى الوطن العربي خصوصاً. أرحب بجميع الحضور وسنعمل على تركيز النقاش في القضايا الأساسية والمحاور التي ستتناولها هذه الحلقة النقاشية من أجل المساهمة في مراكمة رصيد معرفي عن هذا الملف.

## السعودية وتحديات المرحلة (\*)

### مضاوي الرشيد

باحثة غير متفرغة في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز دراسات الشرق الأوسط.

إنها فرصة سعيدة أن أناقش معكم ورقة ما زلت أعمل عليها، فعسى أن نخرج من هذه الحلقة ببعض الأفكار التي تزيدنا إثراءً للموضوع. كما تفضلت لونا، فإن موضوع اليوم هو ما يخبئه المستقبل للنظام السعودي. سأحاول أن أعطي فكرة عن موضوع البحث، الذي قد يبدو عنوانه لنا اليوم مثيراً ومستفزاً. نحن في صدد مملكة جديدة يمكننا أن نسميها «مملكة سلمان وابنه». هذه المملكة تواجه تحديات، منها ما هو خطير ومنها ما يمكن احتواؤه.

سأبدأ الحديث بمنهجية تاريخية. نأتي للحقبة الأولى التي تتناول ما سُمي «الربيع العربي» الذي بدأ منذ عام ٢٠١١ وهو مستمر حتى الآن، كما سأحدث عن أواخر أيام الملك عبد الله والانتقال إلى عهد الملك سلمان. ثم سأتناول التحديات الداخلية والإقليمية والعالمية. وسأركز بالذات على الترابط بين الوضع المحلي والوضع الإقليمي والدولي، وبخاصة علاقة السعودية بالولايات المتحدة خلال الحقبة الأخيرة منذ وصول الرئيس طرمب إلى الحكم.

### الربيع العربي

سأبدأ بالربيع العربي والحراك الذي عرفته بعض البلدان العربية منذ عام ٢٠١١. أنا في نظري وتحليلي وتقييمي أن هذا الحراك من وجهة النظر السعودية، كان يمثل تحدياً كبيراً لنظام حكم ملكي مطلق. وهو تحدٍّ لا يشبه التحدي الذي واجهه النظام السعودي في بداية الخمسينيات والستينيات، أمام القوى الوطنية المناهضة للإمبريالية والمجموعات الاشتراكية التي عارضت فكرة وجود نظام حكم ملكي مطلق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة وبسياساتها في المنطقة العربية. ذلك التحدي كان على مستوى الأنظمة العربية وتصارعها بمنأى من المجتمع المدني في الوطن العربي، إلى حد ما. وقد استطاعت السعودية أن تحتوي ذلك التحدي الآتي إليها من

(\*) تركز هذه المداخلة الشفوية التي قدمتها الباحثة مضاوي الرشيد في الحلقة النقاشية على دراسة لا تزال قيد الإعداد من جانب الباحثة.

الحركات القومية واليسارية في حقبة الخمسينيات والستينيات، فلم يكن تأثيرها مطلقاً في المجتمع السعودي، حيث كانت القبضة الوهابية السلفية على هذا المجتمع تتركز على منظومة فكرية واجتماعية وسياسية كبيرة جداً. صحيح أن السعودية تواجهت مع هذه التحديات في الخمسينيات والستينيات، ولكن النظام السعودي نجح في وصف هذا التحدي بأنه تحدٍ أيديولوجي خارجي يعارض الصفة الإسلامية للمجتمع السعودي ومفهوم الدولة الإسلامية في السعودية. لذلك تم احتواء هذا الخطر ونجا النظام خلال تلك الحقبة.

أما في حقبة الربيع العربي، عام ٢٠١١ وما بعده، فهناك شعارات ربما لم تكن مؤدجة على طريقة شعارات الخمسينيات أو الستينيات، بحيث خرجت الجماهير الشبابية رافعة شعارات إنسانية قبل أن تكون شعارات مؤدجة، إذ ربما يوجد ارتياب من معنى الشعار المؤدج. فعقب انهيار الحركات القومية واليسارية في الوطن العربي وصعود الحركات الإسلامية منذ السبعينيات، صار هناك تحفظ لدى جمهور الشباب عن تلك الأيديولوجيات القديمة؛ فالجماهير التي نزلت إلى ميادين الاعتصامات رفعت شعارات إنسانية تنادي بالحرية والكرامة والاحترام والمساواة والحقوق ضد الفساد والرشوة والاضطهاد... ورفعت شعارات أفرغت من الأيديولوجيات السابقة التي اعتاد النظام السعودي مواجهتها سابقاً. لذلك كان خطر الشعارات الإنسانية الجديدة أكبر كثيراً من خطر الشعارات المؤدجة كالتي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات. وآخر نقطة في موضوع الحراك الشعبي الجديد أنه يدخل ضمن مفهوم ما يسمى المجال البين - إقليمي (Interregional Space)، وهو نوع من المساحات التي تجمع الشعوب العربية والشبابية في مساحات مستقلة وفرتها التكنولوجيا ووسائل الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل الإنترنت والفيس بوك وغيرها... لا أريد القول إن هذه التكنولوجيا هي سبب مهم للحراك ولكنها وفرت مساحة للتواصل بين الشباب الذي لديه الطموحات المشتركة نفسها. وهذا ما خلص إليه النظام السعودي؛ فعندما وصلت رياح التغيير إليه، حصل نوع من الهزة هناك، حيث اقتنع النظام السعودي أن الدور ربما سيأتيه وأن هذا الحراك ربما يؤدي إلى زعزعة الأمن وأسس الدولة. لذلك هناك نوع من المساحة التي خلقها هذا الحراك بين بلدان عربية غير متجانسة اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ولكن لغة الحراك هي التي جمعت الشباب المتحمس الذي ضحى بالكثير من أجل نيل حقوقه.

ورغم كل الحيلة التي اتخذها النظام السعودي، وإنفاقه مبالغ طائلة (أكثر من ١٣٠ مليون ريال سعودي) لتوظيف الشباب وتوفير المستشفيات وقطاعات الخدمات والدعاية كافة، ورغم توظيف الثروة النفطية والاقتصادية، وتجنيد المؤسسة الدينية والمؤسسات الإعلامية للتحذير ومنع الشباب من التعاطي بأمور الاحتجاجات والتجاوب مع الحراك العربي، فإن هذا الحراك وصل إلى السعودية بطريقة أو بأخرى عام ٢٠١١. وقد حصل حراك سني في القصيم وآخر شيعي في المنطقة الشرقية. وللأسف، فإن هذين الحراكين اللذين وقعا في الوقت نفسه وفي منطقتين مختلفتين، لم يكونا على تواصل. هناك فقط تواصل محدود وبسيط جداً وفرته مجموعة من الحراك المدني سميت «حسم»، وهي بدأت نشاطها في السعودية منذ عام ٢٠٠٨ وظلت حتى ٢٠١١، وبعد ٢٠١١ تم تجريدها. «حسم» هي جمعية حقوقية دستورية تطالب باحترام المساجين وحقوقهم في السعودية، طالبت بحقوق الإنسان والمجتمع ولم تطالب بأي تغيير جذري للنظام تجنباً لأي تصادم معه. وكان من

بين أعضائها بعض الليبراليين - مع التحفّظ عن هذا المصطلح - والإسلاميين والمتقفين والناشطين الذين لا ينتمون إلى أي تيار أو توجّه سوى التيار الحقوقي. كانت تجربة «حسم» فريدة، حاولت جمع الحراكين في المنطقة الوسطى والشرقية تحت سقف واحد، لأن المطالب كانت واحدة وهي الإفراج عن المساجين السياسيين في هاتين المنطقتين. ولأن الحركة لم تكن ذات توجه أو طابع طائفي، ولم تحاول خدمة جمهور طائفي بعينه، تم تجريمها ووضع مؤسسيها في السجون منذ عام ٢٠٠٩، ومن بينهم القاضي سليمان الرشودي ومحمد العتيبي ومحمد القحطاني وعبد الله الحامد وغيرهم الكثير من الناشطين والمحامين الذين دافعوا عن أعضاء «حسم». ظل هذا الحراك منفصلاً بشقيه السنّي والشيعي، وكان له عدة مطالب، من أهمها: الإفراج عن المسجونين السياسيين. ففي المنطقة الشرقية كان هناك مسجونون بلا محاكمة منذ الثمانينيات، أما في المنطقة الوسطى، فقد خرج كثير منهم على نحو عفوي وأفرج عنهم. والكثير من المتظاهرين كانوا من النساء اللواتي خرجن في تظاهرات ضد وزارة الداخلية، التي كان يرأسها حينها محمد بن نايف، للمطالبة بالإفراج عن أولادهن وأزواجهن. كان هذا الحراك نقلة نوعية في نقل الاحتجاج من العنف إلى الحراك السلمي، لأن كل الاحتجاجات التي خرجت كانت تقلد الحركات الأخرى في مصر وتونس وغيرها... لكن المشكلة هي تغير رؤية المجتمع السعودي نفسه لهذا الحراك، فقد تم تصوير الحراكين في المنطقتين الشرقية والوسطى على أنهما من صنع إيران للنيل من استقرار المملكة. وهذا أسلوب تعودناه وشهدناه في البلدان العربية على مدار ٥٠ عاماً، حيث يُنّهَم كل من يطالب بحقوقه على أنه عميل للخارج. فالربيع السعودي حصل، وأسفر عن حملة اعتقالات واسعة.

هنا ندخل في أواخر فصل الملك عبد الله الذي عُرف على أنه «ملك إنساني». كان من المستغرب أن تحصل في عهد «ملك الإنسانية» اعتقالات سياسية لم تشهد المملكة مثيلاً لها في العصور السابقة، ذلك بأن المجتمع قد استنزف السلطة بخروجه السلمي. لأن الخروج السلمي يمثل أكبر خطر على النظام السعودي. حين نواجه إرهاباً وتفجيراً وقتلاً، فإن السلطة تكسب دعم الشعب وتستفيد من خلفية الإرهاب. لم أجد أي سلطة عربية سقطت بسبب الإرهاب، بل على العكس، هي زادت قوة بحجة وذريعة محاربة الإرهاب، وهو ما أدّى إلى تخصيص وزارة الداخلية مبالغ ضخمة للتجسس على المواطنين. فالإرهاب أدى إلى تقوية أجهزة القمع في البلدان العربية، بما فيها السعودية.

على هذه الخلفية، تبنى الملك عبد الله لقب «ملك الإنسانية». ولكن في السنوات الأخيرة، حدثت فجوة بين الدعاية السعودية النظامية الرسمية وبين ما يحصل على أرض الواقع؛ فعلى الرغم من أن زمن عبد الله تزامن مع دخول أكبر ثروة نفطية إلى خزينة المملكة بسبب الارتفاع غير المعهود لأسعار النفط، فقد كان هناك ركود اجتماعي - سياسي - اقتصادي بسبب انتشار الفساد والفقر. هذه الفجوة بين الدعاية الرسمية والواقع على الأرض، أدت إلى ما سمّاه المجتمع السعودي نوعاً من الخمول، فلم يتمكن الملك عبد الله من اتخاذ قرارات مهمة أو مصيرية، وكذلك الدعاية التي صورته على أنه سيحرر البلد من القبضة الدينية الوهابية وسيعزز دور المرأة وحقوقها وسيعزز المساواة وغيرها... قد تم استهلاكها خلال عشر سنوات منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٥. كان الملك يتأرجح بين إجراء بعض الإصلاحات الاجتماعية التي تلقى حفاوة في الغرب وبعض المجموعات في المجتمع السعودي التي كانت تطمح إلى انفتاح اجتماعي، وبخاصة في موضوع المرأة والتعيينات الأخيرة

التي تمت خلال عهده (مثل تعيين المرأة في مجلس الشورى) وبين السماح لها بالانتخاب (على الأقل في مجالس مدنية منقوصة - ليس لها أي قوة أو سلطة). لذلك، كان هذا الانفتاح يحظى بترحيب من الخارج ومن بعض فئات الشباب في الداخل. ولكن هذا التوجه اصطدم بالهبوط الحاد لأسعار النفط عام ٢٠١٤، من هنا بدأ الانحسار الاقتصادي، وتعثرت المشاريع الكبيرة التي بدأت في عهد عبد الله.

## العلاقات الخارجية

نأتي إلى العلاقات الخارجية، وبخاصة مع إيران. حضرت إيران في السعودية من باب تحميلها المسؤولية عن أي حراك سلمي يحصل في المملكة. مع العلم أن العلاقة السعودية - الإيرانية هي علاقة طويلة لا تخلو من بعض الفصول التي شهدت تعاوناً بين الدولتين، حين توفي الإمام الخميني وفي عهد رفسنجاني. لكن في الحقبة التي أتحدث عنها، تعاني السعودية، وفق المنظور السعودي الرسمي، أزمة وجودية مع إيران. فالسعودية ترى أن نفوذها في الوطن العربي قد تم تقليصه، وأن المسؤول الأول والأخير عن ذلك هو إيران. شعرت السعودية خلال الأيام الأخيرة من عهد الملك عبد الله بأنها فقدت نفوذها في لبنان، وفي سورية بوجه أخص، بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وفي عهد الرئيس بشار الأسد. أما العراق، فهو يخلو من أي وجود للنفوذ السعودي منذ عام ٢٠٠٣، فلجأت السعودية إلى تحريك الورقة القبلية ولم تنجح، وحاولت الدخول عبر المجتمع المدني من خلال التأثير في الانتخابات في عام ٢٠٠٣ وفشلت. أما لبنان فقد كان في الخمسينيات والستينيات، من وجهة النظر السعودية، مركزاً لنفوذ السعودية التي استغلته لمحاربة الحركات اليسارية والقومية العربية التي ظهرت في الخمسينيات والستينيات. تنظر السعودية إلى لبنان كعضلة، بسبب ثقافته وفكره الاجتماعي وانفتاحه وفكر المقاومة الذي ينبعث من مناخه منذ الخمسينيات والستينيات، بحيث إن أي تصدير لهذا الفكر إلى السعودية، سيكون عبر لبنان. لذلك كان الحلف السعودي - اللبناني يعتمد على اللعبة الطائفية في لبنان. وتمكنت السعودية عبر تحالفها مع البرجوازية السنية من أن تخترق المجتمع السني في لبنان (الذي كان معروفاً آنذاك بوطنيته ودعمه للحركات الناصرية والقومية)، واعتقدت السعودية أنه من خلال منصب رئيس الحكومة يمكنها أن تؤدي دوراً فيه. ولكن بعد عام ٢٠٠٥، بدأ دورها يتقلص، وأخذ النظام السعودي يشعر بفقدان سيطرته على لبنان، وذلك لغياب الشخصية التي يمكن أن تعتمد السعودية عليها اعتماداً كلياً. ومن علاقة السعودية بالدول العربية، يتبين لنا أن السعودية لا تريد التعامل مع المجتمعات، وبخاصة المجتمع المدني، في هذه الدول؛ بل تريد علاقة مشخنة عبر شخصيات معيّنة. وهي لا تريد لهذه المجتمعات أن تتطور مدنياً لأنها تخافها. وبالتالي فإن علاقاتها العربية مشخنة بين بعض الأمراء وشخصيات عربية نافذة في بلدانها، سواء في لبنان، أو في اليمن أو في غيرها...

على صعيد اليمن، ليس التدخل السعودي بجديد، بل إن السعودية تتدخل في اليمن منذ عام ١٩٣٤، مباشرة ومع شخصيات مهمة من القبائل. وهناك بعض المكاتب في الرياض حيث تأتي إليها هذه الشخصيات لتتسلم رواتب من الأمير سلطان، لكن بعد وفاته ووفاء الأمراء الآخرين من جيله الذين كانوا يتولون هذه المهمات، فقدت السعودية الاتصال والتواصل المشخص مع هذه

الشخصيات؛ فالجيل الجديد الذي سعد في السعودية لإدارة العلاقات الإقليمية لا يعرف ولا يدرك هذه اللعبة السعودية، وهو غير قادر على إدارة هذه اللعبة كما أدارها الجيل السابق. وبالتالي دخلت السعودية في ورطة اليمن التي كانت تديرها من خلال تلك الشخصيات، وهي الآن تحارب المجتمع المدني اليمني، من خلال تقوية المجتمع القبلي أو المجتمع الديني والمد الوهابي كما حصل في شمال اليمن.

حتى إن علاقات السعودية بالدول الخليجية الأخرى، في مجلس التعاون الخليجي، قد تعرضت بدورها لهزات وخضّات، وبخاصة علاقاتها بعمان وقطر؛ فالتوتر مع عمان كان سببه ترتيب مسقط المحادثات الإيرانية - الأمريكية من دون علم السعودية؛ ففي الوقت الذي كانت السعودية تطلب من الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي ومراكز أخرى في إيران، تواصلت الولايات المتحدة مع إيران من دون علم السعودية بواسطة عمان، فجاءت الضربة من عمان أولاً. وبالنسبة إلى قطر، كانت العلاقة شائكة منذ التسعينيات، بسبب المؤامرات والاختلافات في السياسة، ولكن ذلك التصادم لا يعني أنه لم تكن هناك مراحل من التقارب بين الجانبين. بيد أن الصدمة الأخيرة جاءت في حزيران/يونيو ٢٠١٧، حين فُرض حصار على قطر أدى إلى تقليص دور مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر غير ذي أهمية، لأن المجلس أصلاً هو أشبه بنادٍ لإدارة الأزمات وتحقيق أهداف معينة. وقد ضُخّم الخطر الإيراني كثيراً، على الرغم من وجود علاقات اقتصادية بين الدول الخليجية وإيران، فالسعودية قررت التصادم مع إيران عبر فتح معارك في مناطق مختلفة من الوطن العربي. وعلى مستوى علاقة السعودية بتركيا فهي بدورها علاقة متأرجحة، إذ على الرغم من التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث الاستثمارات السعودية في تركيا هي بملايين الدولارات، فإن العلاقة السعودية - التركية تعثرت مؤخراً بسبب الأزمة مع قطر وإرسال تركيا أكثر من ٥٠٠٠ عسكري تركي إلى قطر مخافة اجتياح سعودي مرتقب، لم ولن يحصل.

العلاقات بين النظام السعودي والدول الإقليمية إذاً، كانت تتأرجح وتدهور. أما من حيث العلاقات مع الولايات المتحدة، فالسعودية تعد نفسها شريكة للأخيرة. مع أن الولايات المتحدة تبدو أنها تخدع السعودية وتستهنئ بها؛ فالرئيس الأمريكي السابق أوباما كان قد أدلى بتصريحات في مقابلات مع الصحافة الأمريكية وصف فيها النظام السعودي والخليجي إجمالاً على أنهم Free Riders، أي من يريدون ركوب الموجة والوصول إلى مبتغاهم بسهولة. فكانت العلاقة السعودية - الأمريكية تمر بمخاض عسير خلال عهد أوباما، مع العلم أن أوباما يُعدّ من أكثر الرؤساء الأمريكيين الذين باعوا الأسلحة للسعودية. وبالتالي، كانت هناك محاولة للابتعاد إلى حدّ ما من السعودية، إلا أن العلاقات التجارية، وبخاصة تجارة الأسلحة، قد تطورت. ورأت السعودية أن الولايات المتحدة هي حليف دائم يُعتمد عليه رغم رفض أوباما إزاحة الرئيس السوري بشار الأسد وضرب إيران، حيث رأى ضرورة حل الأزمة بأسلوب صارم، وبخاصة بعد الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة في العراق.

بالنسبة إلى موضوع الإرهاب وما تريده الولايات المتحدة من الأنظمة العربية، دائماً ما نسمع أن هناك إرهاباً ومجموعات مسلحة يجب محاربتها وأنها تهدد السلم الاجتماعي والأمن العربي، وهذه نقطة تقارب مستمرة بين السعودية والولايات المتحدة، وبخاصة خلال عهد أوباما.

أما العلاقة السعودية - الأمريكية في عهد طرمب، فأنا أرى شخصياً أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هو أقرب إلى كونه مرآة صغيرة لطرمب، لأن كليهما يؤمنان بأن المال يستطيع شراء كل شيء، ولا يوجد مجال أو مساحة للتفكير في شيء غير المال في العلاقة السعودية - الأمريكية في ظل هذين الشخصين. الكل كان يعتقد أن محمد بن نايف وزير الداخلية وولي العهد سيتولى حكم المملكة في المستقبل. ولكن القرار جاء سريعاً جداً بعدما برز نجم محمد بن سلمان الذي زار الولايات المتحدة عدة مرات خلال حملة طرمب وبعد فوزه بالانتخابات الرئاسية. هناك عدة تحليلات حيال هذا الأمر، وأنا أميل إلى أحدها، وهو أن بروز نجم محمد بن سلمان كبديل لابن عمه محمد بن نايف كان نتيجة صفقة بين أمريكا - طرمب وبين النظام السعودي، تنص على أن يكون محمد بن سلمان الملك المستقبلي مقابل شروط معينة: الشرط الأول أن يقوم طرمب بإضافة بنود للحصار على إيران ومعاقبتها وإدراجها على قائمة الدول الإرهابية، وهذا بالفعل ما قام به طرمب. الشرط الثاني أن يقوم محمد بن سلمان بضخ الأموال للاقتصاد الأمريكي وهذا بالفعل ما حصل. وهنا يدخل عامل مهم جداً يتعلق بإسرائيل، وهو أن محمد بن سلمان، وبمساعدة محمد بن زايد، سيقوم بتطبيع تدريجي مع إسرائيل مقابل إعادة العلاقة السعودية - الأمريكية إلى نصابها وقوتها السابقة. وهذا أمر مطروح، وصدرت عدة دراسات حوله.

ومن ناحية العلاقات السعودية - الإسرائيلية، أشارت بعض المصادر التاريخية المحفوظة في أرشيف الاستخبارات البريطانية، إلى وجود تعاون استخباري سعودي - إسرائيلي خلال حرب اليمن عام ١٩٦٣، ولا بد من أن يكون هذا التعاون قد تطور الآن. ومن المفترض أن يقوم محمد بن سلمان بتهيئة المجتمع السعودي للتطبيع مع إسرائيل، وهذا بالفعل ما يحصل الآن. أنا صُدمت من بعض المثقفين السعوديين، أمثال تركي الحمد، بقولهم إن إسرائيل ليست دولة معادية وإنها لن تمسنا بأي ضرر. كما حصلت زيارات ولقاءات بين الطرفين وكان آخرها في إسرائيل. ولهذه العلاقات أثر في استرداد السعودية الجزر من مصر. أضف إلى ذلك موضوع خصخصة أرامكو في سوق المال العالمية في نيويورك، وهو أمر لم يتم حتى الآن نظراً إلى كونه معقداً جداً، بدءاً من مهمة تحديد كمية النفط الموجودة، وهو أمر لا تستطيع أرامكو القيام به، مروراً بتحديد الحصص وتوزيعها، وصولاً إلى كيفية تصدير النفط إلى الخارج من دون المرور عبر القنوات الرسمية. سيحاول طرمب الضغط على محمد بن سلمان لإجراء الخصخصة في سوق نيويورك لمنع الصين من أن تحصل على حصة كبيرة من الشركة، إذ لو حصل ذلك، فستكون الصين أفضل حليف لأنها لن تدخل في أمور معقدة وتكتفي بحصتها. فضلاً عن وجود مخاوف أمريكية من تنامي الاقتصاد الصيني، إذ إن الصين تعمل على مشروع الحزام الواحد (بحري وبري) للربط بالشرق الأوسط وأوروبا. ولكن مشكلة هذا الخط أنه يمر عبر مناطق ملتهبة في العالم العربي والإسلامي، وبالتالي تحاول الولايات المتحدة جاهدة عرقلة وصول الصين إلى السعودية، وهذا أمر يجب أن يستوعبه محمد بن سلمان.

## عصر سلمان

لأول مرة يمر النظام السعودي بمثل هذه الحالة العصيبة، بحيث يموت ولي العهد وولي ولي العهد، أي نايف بن عبد العزيز وسلطان بن عبد العزيز، الأمر الذي أدى إلى حالة من الارتباك. وهذه

قاعدة مهمة منذ بداية المملكة. فمنذ عهد الملك سعود في أوائل الخمسينيات وحتى عهد سلمان الحالي، جميع الملوك حاولوا حصر الصلاحيات والمناصب في أولادهم، ولكنهم جميعاً فشلوا في نقل الملكية عبر التوريث، ذلك بأن إخوانهم كانوا كباراً في السن ومقتدرين ولديهم وزارات تمتلك قوة عسكرية، لذلك لم ينجح أي ملك سعودي في توريث ابنه إلا سلمان، لا لأنه أقوى من إخوته بل لأن إخوته قد توفوا ولا يوجد من بقي منهم من يصلح للحكم، فمعظمهم إما مرضى وإما غير قادرين على الحكم، وبالتالي نجح سلمان في توريث ابنه من دون أن يلقى اعتراضاً يذكر، وحين كان هذا الاعتراض يحصل، كان يحتويه إما بالسجن أو بإخفاء الشخص المعترض. ومنذ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نحن في دوامة الاعتقالات بذريعة محاربة الفساد. فما حصل في السعودية هو انقلاب فعلي فوقي جاء بترتيب مع الولايات المتحدة لتغيير السعودية والدخول في حقبة المملكة العربية السعودية الرابعة. إذ إن المملكة العربية السعودية مرت بأربع مراحل منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم.

على الباحث أن يبحث عما هو موروث من العرف التاريخي وما هو جديد. محمد بن نايف كان يمثل الدولة العميقة في السعودية، حيث كان يمتلك الخيوط الأمنية للمملكة، وله اتصالات كثيرة مع عدة جماعات في المجتمع السعودي، منها الجماعات المتطرفة المسلحة، وقد تم عزله بطريقة صارمة، وبعد مفاوضات عسيرة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تم عزل محمد بن نايف وبقية وزارته صامتة؟ وبالتالي ندرك أنه في المجتمع السعودي ليس هناك ولاء شخصي لأي أمير، ولكن حتى الذين صمتوا لم يسلموا هم بدورهم من هذه الحملة التطهيرية. صورت الدعاية السعودية لنا أن رحيل محمد بن نايف كان بناء على طلبه وقد صورت الدعاية لنا أنه كان لديه مشاكل مع المخدرات وغيرها... أما الصور فنظهر لنا محمد بن سلمان يقبل يد محمد بن نايف وكأنه يشكره على خروجه السلمي من السلطة.

## الإسلام المعتدل

يطرح محمد بن سلمان مشروع الإسلام المعتدل. وهو يرى أن الإسلام الوهابي معتدل ولكن الثورة الإيرانية المتطرفة أرغمت المجتمع السعودي على الاستجابة لمخاطر إيران. هذا الخطاب يخلو من أي صحة تاريخية ومن التوثيق، لأننا نعرف تاريخ الوهابية منذ القرن الثامن عشر حتى اللحظة. والمشكلة هي كيف سيخلق بن سلمان إسلاماً معتدلاً. هو يعتقد أنه يمكن احتواء المشكلة إذا ما شملت الاعتقالات مجموعة محددة وصغيرة، ولكن في الآونة الأخيرة، وبخاصة في شهر أيلول/سبتمبر، شملت هذه الاعتقالات الكثير من الأشخاص الذين لا صلة لهم بالمتطرفين أو بالإسلاميين. الرسالة كانت واضحة، إذ إن الاعتقالات تشمل كل من لديه ملاحظات على مسيرة المملكة الرابعة كما يتصورها محمد بن سلمان، مثل اعتقال عصام الزامل، وهو محلل اقتصادي كان لديه بعض الملاحظات حول رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي بدأها محمد بن سلمان للنهوض بالاقتصاد السعودي عبر الخصخصة والسعودة والتخلي عن الاعتماد الكلي على النفط. وبالتالي أصابت حملة الاعتقالات أشخاصاً مختلفين تحت ذريعة الإسلام المعتدل.

حصلت تحولات فكرية في المجتمع السعودي، والسعودية تتوجس من أي شخصية لها أثر كبير في العالمين العربي والإسلامي؛ فإذا أخذنا سلمان العودة على سبيل المثال، وهو لديه الملايين من المتابعين وله حضور إعلامي كبير وقوي، وخطاباته لا تقبلها السعودية، فهو من الأشخاص الذين رحبوا بالحراك السلمي الذي حصل في بعض البلدان العربية ووضع كتاباً عن الثورة المصرية بعنوان **أسئلة الثورة**، وشرح كيف تكون الثورة مقبولة من منظور إسلامي، وهذا أمر يتنافى مع الوهابية، إلا إذا كانت موجهة إلى خصومها. لذا فالوهابية لا ترفض الثورة من حيث المبدأ، ولكن التنظير المبرر للثورة يشكل خطراً على أي نظام، وبخاصة إذا ما كان هذا التنظير إسلامياً. وبالتالي فالوهابية رأت في الخروج عن الحاكم كيفما كان هذا الخروج، سواء سلمياً أو مسلحاً، أمراً مرفوضاً من الناحية الدينية.

كما حاول محمد بن سلمان أن يُحكم قبضته على الصحافة، فوضع يده على مؤسسات الوليد الإبراهيم، الـ *mbc* وأخواتها، وحاول أن يأخذ ما تبقى من مؤسسات الوليد بن طلال الإعلامية. ومن لم يُسجنوا أو تم تسريحهم، فقد طُلب من المعنيين عدم نشر مقالات لهم، وبالتالي خلت الساحة بصورة أو بأخرى من المعارضين، باستثناء الشخصيات الموجودة في الخارج أو المدعومة من الخارج. وبالتالي وصلنا إلى مرحلة ممارسة الضغط على فئات المجتمع وفعالياته الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية؛ كل ذلك تحت شعار الإسلام المعتدل. ولكن ما يحصل لا بد من أن يؤدي إلى تدهور العلاقة مع الغرب، رغم المشاريع الاجتماعية كتمثيل المرأة والسماح لها بالحقوق التي أخذت تلقى صدقاً وقبولاً كبيرين في أوروبا والولايات المتحدة، وتساهم في الحد من الصورة السلبية لواقع سوء معاملة المرأة في المجتمع السعودي.

لكن حتى هذا لم يكفِ محمد بن سلمان، لأنه إذا كان يريد السيطرة والحكم فعلياً فعليه وضع يده على جميع المؤسسات العسكرية. وهنا نصل إلى متعب بن عبد الله، الذي كان يعد شخصية مهمة له سلطة كبيرة على الحرس الوطني منذ عام ٢٠١١، وهو الوحيد الذي كان يمكن أن يقوم بانقلاب كونه رئيس الحرس الوطني. والحرس الوطني، لمن لا يعرف تاريخه، له وضع خاص، كان في البداية اسمه **جند التوحيد** أو **إخوان من طاع الله**، وهي مجموعات قبلية تم تدجينها وتلقينها الخطاب الوهابي لتجاهد ضد المسلحين في الجزيرة العربية، ومنذ الخمسينيات والستينيات تمت مأسسة هؤلاء في محاولة لاستيعاب البعد القبلي في المجتمع السعودي. هذه القوة، على الرغم من خضوعها لسيطرة متعب بن عبد الله، غير أن ولاءها له ليس بالولاء المطلق، ما دامت تنتفع وتحظى بحظوة أمراء آخرين. فالرئيس الجديد للحرس الوطني، خالد بن عبد العزيز بن عياف آل مقرن، وغيره ممن حظوا بالتعيينات الجديدة، لا يملكون قوة فعلية في السلطة، ويسهل بالتالي على محمد بن سلمان السيطرة عليهم.

ومن السياسات الأخرى التي اتبعها محمد بن سلمان، هناك ما أسميه الحشد القبلي، ففي صراعه مع قطر، استنفذ جميع الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، سواء من حيث الصدام المؤسسي الممثل بمجلس التعاون الخليجي وغيره، أو من حيث اللجوء إلى الحشد القبلي وتحريك البعد القبلي في المجتمعين السعودي والقطري، حيث دعا إلى مهرجانات قبلية للقبائل التي تقطن على حدود الدولتين، ودعا إلى إلقاء الشعر القبلي المستفز الذي يطعن في الأصل والنسب، وهذا أمر

مهم في المجتمع القبلي السعودي. وهي سياسة كانت السعودية تتجنبها في السابق، والآن وقعت في مستنقع النعرات القبلية.

وأخيراً جاء دور تصفية القوة الاقتصادية ورجال الأعمال، وتم اعتقال عدد كبير منهم، بعضهم ذور أصول غير سعودية، ولكن وجودهم في السعودية يمتد إلى الثلاثينيات أو قبل ذلك. وتمكن محمد بن سلمان من اعتقال شخصيات صاحبة إمبراطوريات مال ضخمة، وهم الآن في مرحلة تفاوض للتخلي عن جزء كبير من ممتلكاتهم. وهناك من يقارن اليوم بين ما يحصل في السعودية بذريعة محاربة الفساد وما حصل في بعض البلدان العربية في الخمسينيات والستينيات بأنه أقرب إلى التأميم. لكن هذه المقاربة فاشلة، فعبد الناصر حين أمم في مصر، لم يكن يأخذ الأموال إلى جيبه، لكن في السعودية، لا ندري أين ستذهب هذه الأموال الضخمة التي يتم التنازل عنها. وأعتقد أنه حتى هذه اللحظة، الوليد بن طلال صامد، ولا يريد التنازل بل يريد أن تتطور الأزمة. يعتقد محمد بن سلمان أنه في ظل هذه الأزمة، يستطيع عبر حصوله على هذه الأموال، أن يغطي العجز الذي تعانيه الخزينة السعودية منذ عام ٢٠١٤، والذي استطاع أن يتجاوزه من خلال الاستدانة من الخارج وجذب بعض الاستثمارات.

السياسة الحالية المتبعة في السعودية لتعزيز الدور الداخلي هي أن تتم السيطرة على جميع القوات المسلحة في مؤسسات الدولة، وإبعاد أي قوة اقتصادية، سواء من الأمراء أو من عامة الشعب، من المنافسة في الساحة الداخلية من أجل أن يفرض على النخب الاقتصادية الاستثمار في المشاريع التي سيطرحها، سواء عبر الخصخصة أو غيرها، وإذا ما رفض أي منهم إطاعته في هذا الأمر سيتم التعامل معه على أنه من معارضي النهضة الاقتصادية. ومثل أي نظام آخر، فإن كل من يأتي إلى الحكم يحاول تطهير المؤسسات من أي موالين للعهد السابق ويعين الموالين له، وهذا ما يحصل في السعودية حالياً على عدة مستويات، وبخاصة على المستوى الأعلى من حيث ولاية العهد والمستشارين. فمن الناحية الاقتصادية جرى إلقاء القبض على الكثير من الأمراء ورجال الأعمال السعوديين وغير السعوديين، مثل العامودي، وهو أحد أبرز رجال الأعمال الذين استطاعوا بناء إمبراطورية مال.

## ملامح الدولة السعودية الرابعة

أهم ملامح الدولة السعودية الرابعة التي يريد محمد بن سلمان أن يرأسها هو أنه يريد أن يؤسس شرعية جديدة. المملكة السعودية قامت على أمر واحد منذ تأسيسها، وهو أنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي تحكم بما أنزل الله وأنها تساعد المسلمين في جميع بقاع العالم وأنها خادمة الحرمين الشريفين. هذه الشرعية الدينية، يريد محمد بن سلمان إسقاطها من خلال تهميش المؤسسات الدينية، ولكن حين يسقط هذه الشرعية عليه أن يقدم شرعية أخرى بديلة، وهو يحاول أن يؤسس لشرعية اقتصادية ليبرالية جديدة. ما معنى الاقتصاد الليبرالي في المملكة؟ معناه أن يكون الاقتصاد رأسالياً مركزياً يقوم على قاعدة أن الدولة هي المحرك الأول والأخير للاقتصاد، وجميع من استشارهم محمد بن سلمان كانوا يبيعون خدماتهم للدولة، وحين لا تستطيع الدولة أن تتمثل بقدرة شرائية كبيرة يسقط القطاع الخاص السعودي. فالشرعية الجديدة تقوم على انفتاح

اقتصادي وجذب استثمارات وأموال من الخارج وخصخصة أجهزة الدولة. أنا أرى أن هذه الرؤية جاهزة، معلية، أتت إما من البنك الدولي وإما من شركات استشارية متخصصة مثل ماكنزي وغيرها، وهي وصفة جاهزة تطبق كما هي. ومن الدول العربية التي طبقتها مصر وتونس. هذه الوصفة لا تأخذ في الحسبان الاقتصاد الريعي، وعلاقة الدولة بالمجتمع، وقطع أوصال الدولة الريعية وتقليصها. وبالتالي تقوم مملكة سلمان على إنهاء دور السلالة الحاكمة (Dynasty) القائمة على أن يكون لجميع الأمراء وأفراد العائلة الملكية سلطة في الحكم، فهذا قد انتهى في السعودية وهي تتجه اليوم نحو التوريث العمودي الذي يمتد من الأب إلى ابنه على النمط الأوروبي الذي أتبع في أوروبا منذ قرون، وبالتالي مرحلة التوريث الأفقي قد انتهت. الأفقية تنتهي بسلمان، أما العمودية، فمحمد بن سلمان له ولدان. وحتى هذه اللحظة لم يتم تعيين ولي ولي عهد. أصلاً هذا الوضع استخدمه الملك عبد الله لحل أزمة الخلافة، وحتى هذه اللحظة لا يجرؤ محمد بن سلمان على تعيين ولي ولي عهد.

الدولة السعودية الرابعة انتقلت داخل عدة بيوت من الأسرة الملكية الحاكمة (آل سلمان، آل عبد الله، آل نايف، آل سلطان، آل الفيصل، آل سعود)، وكان حكمهم أشبه بالحكم الإقطاعي في دولة ملكية، ولكل واحد منهم حصة في الحكم، ولا يريد أي منهم أي خضة ليخسر على خلفيتها حصته من الدولة. أما الآن فنحن في صدد دولة مركزية وحكم ملكي مطلق لا يوجد فيه أي مجال للأمراء آخرين للمشاركة في هذا الحكم، وهذا وضع جديد تماماً على الحالة السعودية.

كما تحصل انزلاقات في الأتحاف الإقليمية تحت عنوان الدولة السعودية الرابعة، مثل تركيا وإسرائيل. كما ذكرت سابقاً توجد محاولة لتعزيز العلاقات السعودية - الإسرائيلية، مقابل وجود حالة من الفتور في العلاقات السعودية - التركية بسبب قطر. أما العلاقات الأمريكية - السعودية فتمر الآن بمرحلة غير حرجة ما دام محمد بن سلمان في حالة من السعادة الدائمة أو الوقتية. المشكلة هي أن العلاقة بين طرمب ومحمد بن سلمان هي أيضاً علاقة مشخنة، إذ نجد أن بعض مؤسسات الدولة في الولايات المتحدة تناقض طرمب في تصريحاته، وبخاصة أن هناك خلافاً بين الكونغرس وبينه، ولا يوجد في الولايات المتحدة إجماع تام على الانخراط بمشروع محمد بن سلمان.

الدولة السعودية الرابعة تأتي مقابل ثمن آخر، وهو الجفاء بين محمد بن سلمان وأعضاء الأسرة الحاكمة، وبين النظام السعودي والنخب الاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها من الفعاليات في المجتمع السعودي.

## المناقشات

### ١ - عبد الحسين شعبان

هذا العرض الشائق والرشيقي، أثار لديّ الكثير من الإشكاليات والتساؤلات والقراءات. المسألة الأولى تتعلق بالاستراتيجية - قضية الحرب والسلام. كيف انتقلت السعودية من بلد ينأى بنفسه من الدخول بمعارك مباشرة إلى خوض ٦ حروب، صغيرة أو كبيرة، في عام واحد. هناك حرب طاحنة في اليمن، ومشكلة مستمرة مع العراق رغم التطمينات. وهناك دعم للمعارضة السورية عسكرياً وبالسلح وبأساليب مختلفة. دور السعودية في سورية مثل دور قطر، فهي لاعب كبير. وهناك أيضاً مشكلة مع مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما مع قطر وعمان وإلى حد ما مع الكويت التي أردت أن تؤدي دور الوسيط، ومع البحرين كذلك. وهذه مسألة ستترك أثراً ليس في السعودية والنظام السعودي فقط بل في عموم بلدان المنطقة. هناك أمر آخر هو الأبعاد الإقليمية؛ فالبعد الأول والأساسي هو مع إيران، كيف يمكن للسعودية أن تواجه هذه الحروب الستة أو السبعة في آن واحد إضافة إلى مشاكل داخلية وخارجية. كذلك لدى السعودية توجهات حول قضية فلسطين والقدس بوجه خاص، حيث هناك التزامات مبدئية تاريخية ودينية.

المسألة الثانية تتعلق بموضوع الشرعية. النظام السعودي قام على ركيزتين للشرعية: التحالف السياسي - الديني، أي تحالف العائلة الملكية الحاكمة مع المؤسسة الدينية، وهذا التحالف أثمر ولادة المملكة العربية السعودية والتحاق نجد بالحجاز وظهور المملكة كما هي عليه بعد اتفاقية ١٩٢٦ كدولة. كيف سيتم الآن فض هذا الارتباط في الشرعية الجديدة في إطار التغييرات الدرامية الحاصلة، وبخاصة على صعيد الوضع الداخلي، الذي لا يحظى بوحدة كاملة، حيث هناك الكثير من الإشكاليات والحركات الشعبية، وعدد كبير من الأمراء الذين عبّروا عن استيائهم، إضافة إلى سير الأعمال الاقتصادية، كما حصل في ما يتعلق بلبنان وموضوع رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري وما أثير من إشكالات حولها، وهي نقطة محورية في الصراع القائم في المنطقة.

المسألة الثالثة تتعلق بالعلاقات السعودية - الإقليمية، أي الإيرانية والتركية والإسرائيلية، فقد أعلنت السعودية الحرب المفتوحة على إيران، وهي تريد أن تجر كل المنطقة والعالم للدخول في الحرب معها ضد إيران بحجة أنها تشكل خطراً على دول المنطقة وتتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة والدول، وأنها تملك أسلحة دمار شامل وبحجة المفاعل النووي. فضلاً عن ذلك، هناك البعد الطائفي والمذهبي في قضية الصراع السعودي - الإيراني، وكلاهما بصورة أو بأخرى يعبر عن

حقيقة هذا الصراع، سواء أيديولوجياً أو تنظيمياً، حيث هناك بعد مذهبي قومي إثني في طبيعة هذا الصراع الذي يشمل جميع دول المنطقة.

بالنسبة إلى الموضوع التركي، فهو خطير جداً، لأنه يعبر عن موقف الجانب الإسرائيلي أيضاً، فعلى الرغم من أن تركيا لديها مواقف سياسية تجاه إسرائيل عبرت عنها في عدد من الفعاليات الدولية، فإن التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما يتعزز ويتوطد. بل يمكننا القول، أكثر من ذلك، إن تركيا هي الدولة الإسلامية الأولى التي أقامت علاقات كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٩، وهناك اتفاقية ترايدنت التي وقعت عام ١٩٥٨ بين تركيا وإثيوبيا للتبادل الأمني والمعلوماتي الاستخباري. وأخيراً، كيف ستمت مواجهة في ضوء التقارب التركي - الإيراني في الآونة الأخيرة، الذي يرجع أحد أسبابه إلى الموقف الكردي في الاستفتاء الذي جرى شمال العراق مؤخراً في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي.

أطرح سؤالاً أخيراً حول العلاقة السعودية - الأمريكية، أين ستمضي؟ فلنفترض أن محمد بن سلمان أصبح ملكاً لغياب الأب لأسباب مختلفة، سواء طبيعية أو لتنازله عن الملك والسلطة، إلى غير ذلك من الأسباب... كيف ستمضي هذه العلاقة في ظل السلوك السياسي في إطار الشرعية التي تحدثت عنها؟

## ٢ - مضايوي الرشيد

هذه الأسئلة مثيرة ولكن لديّ تصحيح. يوجد انطباع لدى بعض المثقفين أن السعودية انتقلت من نهج السلم إلى نهج الحرب، وبدأنا نتحدث اليوم وكأننا أمام وضع جديد، وهذا أمر أرفضه. أعتقد أن السعودية لم تكن يوماً تنتهج نهجاً سلمياً في الوطن العربي، فالسعودية طالما تدخلت في شؤون الوطن العربي، وهي تتدخل في شؤون اليمن مثلاً منذ العام ١٩٣٤، سواء بالأمور المالية أو بالسلطة واستقطاب القبائل... لا أدري من أين تأتي هذه الفكرة أننا كنا أمام نهج سلمي يعتمد الدبلوماسية وفجأة مع تولي سلمان الحكم، أخذ النظام يعرض عضلاته. لا توجد مرحلة تاريخية معينة يمكننا أن نقول إن النظام السعودي جنح فيها إلى السلم في علاقاته بالبلدان العربية، أو على الأقل نأى بنفسه من التدخل في شؤونها. كل ما أعتبره أمراً جديداً هو التدخل العسكري المباشر في اليمن والبحرين. وبالتالي، فإن ما حصل في اليمن هو معركة مباشرة كانت تعكس متطلبات الوضع السعودي الداخلي المتغيرة حين تسلم الملك سلمان العرش. هذا الوضع حتم على سلمان أن يسمي نفسه «ملك الحزم»، على عكس «ملك الإنسانية». وعلى عكس ملك الإنسانية، فإن ملك الحزم يريد أن يستقطب الحركات الإسلامية التي كانت مضطربة خلال فترة حكم الملك عبد الله، وبخاصة بسبب دعم الملك نظام السيسي ومحاولة تجريم الإخوان المسلمين في مصر، إذ صدرت عدة بيانات وقعتها كثير من العلماء في السعودية كانوا يعارضون قرارات الملك عبد الله بتمويل الانقلاب في مصر والإطاحة بالإخوان المسلمين. وشهدت السعودية جواً من الاحتقان، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة من حكم عبد الله. كذلك حصل تجبيش طائفي، فأنا أتفق معك بأن طوق النجاة الوحيد للسعودية خلال تلك الحقبة كان يتمثل بالتلويح بالطائفية، وبأن السعودية في معركة مصيرية ضد إيران وتدخلها في المنطقة العربية، وبأن دعم الاحتجاجات في سورية للتحرر من النظام العلوي كان سببها. لذلك، يعكس تدخل السعودية في المنطقة متطلبات الداخل. وبالتالي توجب إزالة الصورة

التي رسمها الملك عبد الله عن نفسه بوصفه ملك الإنسانية، الذي يستوعب جميع التيارات ويسالم الجميع والإضاءة على صورة عاصفة الحزم وملك الحزم للاستجابة للمتغيرات في الداخل السعودي. بالنسبة إلى الشرعية، نعم كان التحالف السياسي - الديني متيناً وراسخاً، ولكن كأى وضع سوسيولوجي، عندما تستولي السلطة السياسية على الدين، ستنشأ تيارات تعارض هذا التسلط السياسي على الدين. وما حصل في المؤسسة الوهابية التي تمت مأسستها منذ عام ١٩٧١ بصورة واضحة وصريحة عبر تأسيس هيئة كبار العلماء، هو أن مأسستها حولتها إلى حركة متشددة بعضها يعارض النظام وينادي إلى حمل السلاح ضده، وأخرى تمشي مع النظام وتؤيده. وبسبب ذلك، قام النظام السعودي بتقليص المساحات الدينية التي كان يسمح لها بأن تقع تحت سيطرة الوهابية، وسلط وفرض عدة فئات من المجتمع السعودي على الوهابية بصورة سلبية. فالمؤسسة الوهابية تقلصت وتشظت، بعضها بقي مع النظام، وبعضها حمل السلاح ضده. ولكني شخصياً، أعتقد أن التحالف السياسي - الديني أدى بالمجتمع السعودي إلى بروز مجموعات فيه تطالب بالحرية الفردية. ويجب ألا نلوم هؤلاء، لأن النظام من خلال المؤسسة الدينية، وتحت حماية العبادة الدينية، حرّمهم أبسط حقوق الإنسان الاجتماعية، والفردية. فعندما نرى مجموعات كبيرة من الشباب السعودي تخرج إلى الشارع لتعصم في الحراك الذي تحدثنا عنه، نجد أن هناك فئات متعطشة لتعيش حياة طبيعية تتمتع فيها بحريات الشخصية. وهناك مجموعات كبيرة استجابت لهذا الانفتاح الاجتماعي وتبذل جهدها كي يتم تقليص دور المؤسسة الدينية؛ ولكن كلما حاول النظام أن يفعل ذلك، كان يحصل رد فعل عنيف. وبالتالي لا أستبعد اندلاع العنف في المستقبل اعتراضاً على هذه الإجراءات الجديدة من جانب من يعارضون هذا الانفتاح.

أما في خصوص موضوع الحريري ولبنان، فهو انعكاس لسياسة محمد بن سلمان غير الراشدة. فهذا الشخص الممسك بزمام الأمور غير محاط بمستشارين ذوي خبرات اقتصادية وسياسية، وبالتالي فإن ما حصل جاء بصورة عفوية، وهو دليل واضح وصريح على التخبط وليس له ارتباط بأي قضايا إقليمية. محمد بن سلمان أعلن عام ٢٠١٦ عن رؤية اقتصادية لعام ٢٠٣٠، وتحدث عن شد الأزمات حينها، وعن تجميد التمويل في مؤسسات الدولة، وقطع الدعم على الغاز والنفط؛ وهي جميعها إجراءات غير مقبولة من المجتمع. وعندما تم تعيينه ولياً للعهد، رفضها. وإذا ما كان فعلاً يتبع مشروع ماكنزي، كان عليه أن يستمر في هذا المشروع، ولكنه قرر ألا يكون اسمه مرتبطاً بالأمر. فهو يعرف أن المجتمع يعتمد اعتماداً كلياً على الدولة، فالسعودية لديها معدل عالٍ من التوظيف في القطاع العام. وبالتالي فالقصة عفوية وارتجالية وتعكس التخبط في السياسات الإقليمية.

بالنسبة إلى العلاقة بتركيا وإيران، إيران أصبحت رمزاً للملك الحزين أكثر مما كانت في السابق، لأنها تمثل البعد الطائفي والديني، كما هناك بروز للقومية السعودية المتطرفة، وهي قومية القرى، وهي غير البعد القومي الذي يتخاطب به المثقفون، وهي أقرب إلى قومية طرمب Put America on the Map again، وبالتالي فهي أقرب إلى الشعور القومي البدائي. الأزمة القطرية أوضحت مدى قدرة النظام على استغلال البعد القبلي للتجيش، فالصراع مع قطر اليوم لم يعد صراعاً حول الحركات الإسلامية أو الإرهاب، بل أصبح علاقة قبلية. وبالتالي هناك تغير واضح في الحس القومي.

بالنسبة إلى الجانب التركي وإسرائيل، من المعروف أن تركيا تقيم علاقات واضحة مع إسرائيل، وتركيا لا تخفي ذلك. ولكن من وجهة نظر إسرائيل، فإن الغنيمه الكبرى هي ليست أنقرة بل مكة، فالنقطة المحورية بالنسبة إلى إسرائيل في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي أن يتم التطبيع مع السعودية. فعندما تقول للمسلم الإندونيسي والماليزي إنك من السعودية، مسقط رأس الإسلام ومصدره، فهذا أمر مهم، وإذا ما طبعت إسرائيل مع السعودية وقيل بالأمر علماء الحرمين الشريفين فستتمكن حينئذ من التطبيع مع العالم الإسلامي كله، وهذا أمر بالتأكيد يدركه النظام السعودي ويستغله لمصلحته، حيث يدرك تماماً مدى قدسية مكة للمسلمين. كثير من الأشخاص لم يزوروا السعودية ولا يدركون مدى العنصرية التي تتم فيها معاملة الإثنيات المختلفة.

بالنسبة إلى العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة، فهي قائمة علاقة على عسكرية لا تستطيع السعودية أن تتخلى عنها حتى لو اشترت أسلحة من روسيا وكوريا والصين، فمنظومتها العسكرية ترتكز على الأسلحة الأمريكية، وهناك وجود أمريكي دائم ومنظم في السعودية.

### ٣ - عصام نعمان

من المعروف أن العلماء أو الفقهاء في تاريخ العرب والمسلمين كانوا عموماً في خدمة السلطان ربما عملاً بالآية الكريمة ﴿وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾. هل ما يقوم محمد بن سلمان به ويعتزم القيام به من تدابير سيقال إنها تأتي في إطار الإسلام المعتدل... هل يتوقع أن يتجاوز العلماء والفقهاء تقليدهم التاريخي في الانصياع للسلطان والالتزام بخدمته، أم أن ثمة أملاً وفرصة للخروج عن هذا التقليد بصورة أو بأخرى. وفي مطلق الأحوال، من هو الوسط الذي يوحى بجدية الانتقال من ثقافة الطاعة إلى ثقافة الحرية؟

وهل يتجه محمد بن سلمان إلى التحالف الضمني أو العلني مع إسرائيل، أو على الأقل التطبيع معها، من أجل الاستعانة بها لنيل دعمها في الولايات المتحدة من أجل الترويج لسياسات معينة أو لمصالح معينة أو لإقناع المنظومة السياسية الأمريكية باعتماد سياسات خارجية معينة تخدم السعودية وحلفاءها الإقليميين؟ هل يمكن تفسير علاقة محمد بن سلمان بالولايات المتحدة في هذا السياق، أم أن الإدارة الأمريكية الحالية هي التي تطلب من محمد بن سلمان التقرب من إسرائيل للتحالف معها - أو على الأقل التطبيع معها - كل ذلك لأغراض ومصالح تخدم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى ولا تتعارض بالضرورة مع مصالح إسرائيل؟

### ٤ - مضاوي الرشيد

لا أعتقد أن معظم العلماء المسلمين في تاريخ العرب كانوا في خدمة السلطان، لست خبيرة في جميع الطوائف الإسلامية، ولكن دراساتي عن الحركة السلفية في السعودية أو الإسلام السني، تُظهر أن هناك اختلافات في المواقف. فحتى الوهابية التي كانت تؤمن بالآية ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ خرج من رحمها بعض الذين يفسرون هذه الآية بطريقة مختلفة. فواو العطف في «وأولي الأمر» ليس لها القوة نفسها والزمخ نفسه كما في «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول». فالدكتور الكويتي حاكم عبيسان الحميدي المطيري الذي تخرج من المدرسة السلفية، وهو أستاذ التفسير والحديث في كلية الشريعة في جامعة الكويت، وضع كتاباً بعنوان الحرية أو الطوفان، وفي هذا الكتاب وجه نقداً من الفكر السلفي إلى الموقف الوهابي من السلطان. يعني أن هناك

معنى معيناً للخروج عن الحاكم. ولكن الوهابيين توسعوا في ذلك المعنى ليشمل التظاهرات وأي ممارسة غيرها تحمل نقداً علنياً للسلطان، وهذا يعني أن تكون النصيحة للسلطان في أذنه وسرية. فإذا ما انتقدت السلطان وسياسته في الصحافة، تذهب هيئته. وبالتالي فحتى في الإسلام السني الوهابي وجد من أعطوا تفسيرات مختلفة وخرجوا في تفسيرهم عن تفسير النظام. الإسلام المعتدل الذي يريده محمد بن سلمان لا علاقة له بموضوع الطاعة، فهو حسم موضوع الطاعة من خلال المؤسسة الرسمية، ولكن ما يريده بالإسلام المعتدل هو الرقص في الشوارع، وهو مفهوم سطحي للاعتدال، وبخاصة إذا ما كان يركز على الموضوع الاجتماعي، الذي يوجد اختلال فيه في عدد من البلدان العربية. بمعنى آخر، أي إسلام معتدل سينشأ في السعودية ما دام الدين متمثلاً بهيئة كبار العلماء ولا توجد حرية للاختيار بين المذاهب الموجودة، بل تغيب المذاهب المختلفة عن مناهج التدريس في السعودية. وبالتالي توجد عدة علامات استفهام حول قدرة محمد بن سلمان من هذا المنطلق، فلا يوجد في التاريخ الإسلامي إسلام معتدل يتضمن أمراً ملكياً، فالإسلام المعتدل يأتي عبر مجالس الفقهاء عندما يجلسون ويتناقشون في الاجتهادات والتفسيرات المختلفة. الإسلام المعتدل الذي يريده في بلاد الحرمين يغيب الاجتهاد عنه وتكون الفتوى حاضرة دائماً له، فإذا أُريدَ التطبيع مع إسرائيل تكون الفتوى جاهزة. أما بالنسبة إلى التطبيع الضمني أو العلني، فأعتقد أن النظام الآن جبان ولا يريد أن يُخرج التطبيع إلى العلن، لأنه لا يدري كيف ستكون ردود الفعل الإسلامية والمحلية، ولكنه يعمل على تطبيع تدريجي يمر في مراحل، لكنهم شطحوا في التطبيع. وقد بدأت تظهر بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تروجُ فكرياً ضد التطبيع مع إسرائيل، حيث عقد في الكويت مؤخراً مؤتمر مقاومة التطبيع في الخليج العربي. وقد عقد المؤتمر بناء على توافق بين أكثر من جمعية خليجية، كحركة «بي دي أس الكويت» و«الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع»، ولكن في السعودية حتى هذه اللحظة، لا يمكن التحرك في هذا الاتجاه، فهناك شخص دعا إلى تظاهرة تندد بالحرب الإسرائيلية على غزة في عام ١٩٩٩، ظل مسجوناً حتى عام ٢٠٠٩.

وبالتالي، تريد إسرائيل التطبيع مع السعودية لتتمكن عبرها من الوصول إلى جميع بلدان العالم الإسلامي، وبالطبع هناك دول إسلامية لها علاقات مع إسرائيل. والدافع بسيط جداً وهو وجود عدو مشترك متمثل بإيران. وقد وصلت الأمور في الصحافة السعودية إلى الحد الذي تقول معه إن إسرائيل لم تغتصب أرضنا وإن الفلسطينيين هم من تخلوا عن وطنهم، وهذا ما سمحت به جريدة عكاظ السعودية وصحيفة الجزيرة لكتّاب بقول مثل هذا الكلام. وهذا هو الخطر الحقيقي. بالنسبة إلى السعودية، فإن موضوع القضية الفلسطينية قد انتهى.

## ٥ - أمين حطيط

نجحت السعودية في رسم هويتها على ثنائية دينية - سياسية وقّعت بين شعار «لا إله إلا الله محمد رسول الله» وبين الاعتماد على القوة الأمريكية. وقد استطاعت أن تمارس ذلك إما بذكائها وإما لغباء الآخر. لقد ساد الأسلوب القمعي في السعودية أكثر من ٧٠ سنة تحت عنوان العنف المقنع أو المخفي... فدراساتنا تظهر لنا أن السعودية لم تكن يوماً دولة سلم وحوار بل دولة عنف وقمع منذ لحظة نشوئها، سواء على الصعيد المدني أو على الصعيد الديني.

ولكن ما تطور بالنسبة إلى السعودية هو أنها استشعرت أنها باتت تملك نوعاً من القوة الفائضة. في الماضي كانت تستخدم قوة عنف السيف والإسفنج، أما اليوم فقد انتزعت الإسفنجة وبقي السيف المُخرج إلى العلن. لكن لا يوجد في تاريخ العالم على الإطلاق دولة حصدت هزائم من طبيعة استراتيجية كبرى مثل السعودية. ما حصل للسعودية في سورية ولبنان هو هزائم استراتيجية كبرى، أما في البحرين فقد تعثرت السعودية ولكنها لم تُهزم، وهي التي لا تزال تتخبط. وجاءت الطامة الكبرى في اليمن، حيث استعملت السعودية آخر ورقة يمكن أن تعوّل عليها.

السؤال هنا إذا كانت هوية السعودية قائمة على القوة كتصنيف رئيسي، فمن ناحية القوة هي عاجزة. وعلينا أن نميز بين القوة والقدرة. القوة كما نفهمها هي قوة الدولة بذاتها، أما القدرة فهي القوة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى هدف معين. قدرة السعودية التي بذلتها من أجل تحقيق أهدافها تبين أنها عاجزة. في التاريخ العسكري، حين يذهب الجيش إلى الميدان، يأتي مكللاً معزراً، وإذا فشل يأتي كي ينتقم في الداخل. اليوم القوة السعودية التي لم تحصد سوى الهزائم ما هو مصيرها في الداخل. هل ما يحصل اليوم مع الأمراء هو وجه من أوجه توجيه القوة الفائضة إلى الداخل. الوهابية تشظت فعلاً، ولكن ليس لأنه تم مأسستها، المأسسة هي لاحتواء التشظي أما التشظي الفعلي للوهابية فهو لأنها دخلت في مآزق. الفكر الوهابي فكر منتج لمآزق خلافاً للفكر الإسلامي المعتدل الذي يجد الحلول والمخارج. فقد أثبت الفكر الوهابي أنه فكر مآزقي وسيدمر نفسه بنفسه إن لم تكن هناك قوة لتحميه. وهذا سيرتد أيضاً على المستقبل السعودي.

كذلك مسألة علاقة السعودية بالإقليم، ففي عام ١٩٦٧، وبعد هزيمة العرب أمام إسرائيل، قدمت السعودية نفسها كقيادة مزدوجة للعرب وإسرائيل. ولكن عندما وقعت هي في الهزائم واستطاعت الدول الأخرى الخروج مما أعد لها، ستقلب الحالة وسيطرح سؤال جديد، إضافة إلى الإعمار البنوي في الداخل، هناك الأدوات التطبيقية في الخارج والعلاقات الخارجية، وهنا يمكن طرح السؤال التالي: كيف ترون مستقبل السعودية؟

## ٦ - مضايوي الرشيد

هناك خلاف بالنسبة إلى موضوع القوة، حين نصف النظام السعودي بأن له قوة شرعية، هذا لا يعني أنه قوي. أعتقد أن الانتقال إلى سياسة أكثر تدخلية يعكس بعض قوة النظام وليس كلها، النظام السعودي فقد مصداقيته. ولا يمكن أن تنجح السعودية في أي من الحروب التي تخوضها، لأنها كلها حروب غير قابلة للنصر. وأعتقد أن النظام، حتى لو تكلمنا على إحصاءات وقدرة عسكرية وقدرة شرائية ضخمة للسلح، فإن هذه القدرات لا توفر لها الانتصار في أي معركة تخوضها في الخارج، بل يمكن الانتصار في المعركة الداخلية فقط، إذ أعتقد أنها استطاعت أن تنتصر على فئات المجتمع المختلفة في الداخل. أما في الخارج فهي جميعها حروب غير قابلة للنصر، سواء في البحرين أو في سورية. في حرب اليمن، يمكن السعودية أن تقوم بعمليات مختلفة بمعاونة بريطانيين وأمريكيين وإسرائيليين - هناك تقارير من مكاتب أبحاث تفيد بأن المقاتل السعودي يجلس على الأرض حافياً يشرب الشاي والقهوة ويعتمد على المقاتلين غير السعوديين. لذلك سعت السعودية بثقلها لإشراك قوات إسلامية أو عربية في حرب اليمن.

بالنسبة إلى تشظي الوهابية، فهو تحول تاريخي، وكمثل أي حركة دينية تم إنتاجها واستغلالها من قبل السلطة السياسية. أنا أعتقد أن جميع هذه الحركات الدينية تم رفضها من قبل مجتمعاتها وهي حركات أسستها الأنظمة ومن ثم انهارت. ولكن لأول مرة في العالم الإسلامي، يتحول فكر حركة دينية إلى دين دولة ويُدعم مالياً، فما توافر للوهابية في السعودية لم يتوافر لأي حركة دينية متطرفة في العالم. وبالتالي فإن تشظي الوهابية جزء من المخاض العسير، وأتفق مع بأن التفسيرات الوهابية تصطدم مع الواقع المتغير والمتطور على الصعيد الاجتماعي. ويمكن أن نقول إن التشظي جزء منها، إذ ليس لها أي قدرة على المساومة أو فتح الباب لتفسيرات واجتهادات دينية أخرى. وبالتالي فإن هزيمتها ستكون في عقر دارها قبل أن تهزم في مشاريعها في الدول الأخرى. ولكن مع كل ما يشوب الفكر الوهابي فهو يتميز بقدرته على إعادة صياغة ذاته. فمنذ ظهور الوهابية عام ١٧٤٧ حاولت الدولة العثمانية القضاء عليها وقد جندت إبراهيم باشا ومحمد علي لذلك. ثم تكررت المحاولة في عهد البريطانيين ولم تنجح. هذا يعني أنه من الصعب تصور القضاء على الوهابية تماماً ونهائياً.

لماذا انتشر الفكر الوهابي وسط المجتمعات الإسلامية في أوروبا؟ يقوم هذا الفكر الوهابي على أفكار فقه بسيطة، إذ يكفي أن تحفظ بعض الأحاديث والآيات (قال الله وقال الرسول) كي تصبح شخصاً وعالمًا مهمًا فيه. وبالتالي فالتفسيرات عندهم تفتقد الجدل والعلم الديني وغيرهما من الحوارات العلمية والفقهية التي تقوم بين الفقهاء والعلماء. في المقابل، إن جهل المجتمعات الإسلامية وفقرها جعلها بؤرة مستساغة للمدّ الوهابي. إذا كنت تريد أن تحارب هذا الفكر يجب أن تحسن البيئة الإسلامية والاجتماعية... أما القتال والحروب فلن تقضي عليه. أعتقد أن مستقبل السعودية على كف عفريت، فالإجراءات الأخيرة ستحدث هزات لا أستطيع أن أتنبأ بها، وهي في اعتقادي ستعيد صوغ الجزيرة العربية، وستحدث خضة كبيرة لا تقتصر فقط على تغيير نظام. فإذا حصلت خضة في السعودية ستتغير خارطة الجزيرة العربية.

## ٧ - كمال خلف الطويل

- هل هناك مشاعر انفصالية في السعودية، وما هو وزنها في المجتمع السعودي؟ وهل من احتمال للتحالف مع الإخوان المسلمين؟ السلفية الحركية غير الجهادية هي من الأشكال الجديدة التي ظهرت مؤخرًا.

- بالنسبة إلى العلاقة مع الولايات المتحدة، يتجه محمد بن سلمان إلى بناء علاقات مع الجناح الأقوى في الولايات المتحدة، وهو جناح طرمب. في ظني أن الولايات المتحدة تدعه يجرب أدواته ولكنها تقدم إليه نصائح مخفية أمنية وغير أمنية.

- بالنسبة إلى موضوع استغلال شرعيته وتدميره المرتكزات التي يقوم عليها المجتمع السعودي، فهل سيتمكن من ذلك في ظل أكثرية متهيبة وأقلية معه؟

- بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني، أعتقد أن هناك تعجباً واستغراباً من تصرفاته وأن الجانب الفلسطيني يسايره.

- بالنسبة إلى موضوع القوة الخارجية، في الستينيات وبعد حرب اليمن، اعتدنا مقولة القوى الخارجية الحامية التي تُستدعى عند الضرورة - مثل الحديث عن باكستان كدولة حامية - التي بعد

حربها على الإرهاب لم تعد تريد القيام بذلك. هل يا ترى ممكن أن تكون إسرائيل القوة الحامية للسعودية، وإذا كان الأمر كذلك، فهو أمر مستغرب ومتعجب منه! أولاً ينشأ عن ذلك حركات دينية متشددة ضده أو رد فعل؟ موضوع الحرب على الإرهاب في الداخل موضوع آخر مهم ومفيد للنظام السعودي، ولكن هذا يشترط فوزه به، فالنظام المصري - السيسي فشل حتى الآن:

- هل في إمكان السعودية محاربة الإرهاب ومحاربة إيران في الوقت نفسه؟
- بالنسبة إلى موضوع بورصة الرياض وبورصة نيويورك (كأنه متمنّع عنها) ومشروع ماكنزي، بناء على المعطيات الاقتصادية وآراء الاقتصاديين والخبراء، فهل هي وصفة سيئة أم لها بريق أمل؟
- بالنسبة إلى الحكم في السعودية، هل سيتنازل الملك لولي العهد؟ ما هي الوصفة الجديدة للحكم؟

## ٨ - مضايوي الرشيد

في ما يتعلق بالرهان على إسرائيل بوصفها القوة الحامية للسعودية، فهذا أمر عادي وطبيعي ويتم الترويج له تدريجاً، في الرياض وجدة. وهل سينشأ عن ذلك حركات دينية متشددة أو رد فعل ضده فهو أمر مؤكد.

بالنسبة إلى الحركات الانفصالية، هي موجودة، وبخاصة في الحجاز، وحتى هذه اللحظة هي حركة نخبوية تتمثل بالمتقنين الذين يحاولون إعادة صوغ العادات والثقافة الحجازية. المشكلة هي أن الحراك المدني الذي سبق أن حصل في السعودية لم يصل إلى الحجاز، لأن نسبة غير السعوديين فيها عالية، بمن فيهم من هم من المهاجرين غير الشرعيين الذين لم يُعترف بوجودهم اجتماعياً لفترة طويلة تتجاوز الـ ١٥ سنة، فضلاً عن اليد العاملة التي جاءت عند اكتشاف الثروة النفطية. ولا توجد إحصاءات حول هؤلاء. أما الحديثون منهم فأغلبهم ذوو وضع خاص، إذ يعملون في مجال تقديم الخدمات إلى الحجاج. النظام السعودي بسبب خوفه من الأكثرية، يتحالف مع بعض الشخصيات من هذه الفئات التي تتمتع بقدرة وثقل، لأنها أقلية غريبة عن المجتمع. ودائماً ما يتم اتهام الشيعة في المنطقة الشرقية بأنهم يريدون منطقة البحرين الكبرى. هذه الكيانات لا يمكن التوقع بنتائجها. من المستغرب أن جميع الدول التي تجلت بعد اتفاقية سايكس - بيكو أثبتت قدرتها على البقاء والصمود، مثل لبنان والعراق على الرغم من الضغط الكبير الذي يتعرضان له، وسورية واليمن اللذين خاضا حرباً مع حركات انفصالية سابقاً. وبالنسبة إلى السعودية، لا يمكن التنبؤ أو التوقع هل ستكون الحركات الانفصالية هي أقوى من قدرة المجتمع على التماسك. ولكن السعودية لها وضع خاص غير جميع الدول الأخرى التي ذكرناها؛ فهل سيقف العالم، وبخاصة الإسلامي، متفرجاً، وبخاصة أن لها بعداً إسلامياً. الإخوان المسلمون، تم تقزيمهم وانتقلوا إلى إسطنبول، وهم لا يستطيعون أو لا يريدون العودة، ولا يريدون التصادم مع النظام السعودي وكثير منهم مسجونون. وبالنسبة إلى السعودي الليبرالي، فهو ظاهرة غريبة عجيبة، فكثير منهم كانوا قوميين أو يساريين وتحولوا بعد التسعينيات إلى ليبراليين، لم أسمع عن ليبرالي سعودي يريد إحداث تغيير جذري للحكم، بل هم اكتفوا بطرح بعض الإصلاحات الاجتماعية. بالنسبة إلى السلفية كحركة جهادية، هناك الكثير من هذه الحركات المختبئة حالياً، فظهور مثل هذه الحركات الآن يعد خطراً يؤدي بمناصريه إلى السجن. بالنسبة إلى الحرب على الإرهاب فهي مفيدة إلى مرحلة ما، لأنها تخمد جميع الأصوات المعارضة، ولكن هناك سؤال حول ماذا سيحصل للجيش السعودي الذي يُهزم في اليمن؟ على

الصعيد الشخصي ربما سيعوّض عليهم مالياً، ولكن أن يعود الجيش الوطني إلى الوطن ويقوم بانقلاب فهذا أمر مستبعد، لأن الجيش لم يربّ على هذه العقيدة، كما أنه جيش صغير جداً ومشتت، فضلاً عن وجود عدة أجهزة عسكرية في البلد كل واحد منها ولاؤه للأمير، لكن يمكن السلطة العليا أن تزيحه وتأتي بأمير آخر، فهم أقرب إلى المرتزقة.

بالنسبة إلى بورصة نيويورك، فهذا موضوع مهم ولكن له متطلبات كثيرة، والأمر يتطلب شفافية. وأعتقد أن المشروع فاشل. أعتقد أن ماكنزي وصفة سيئة ولا يمكن التوقع بما سيحصل. مشكلة هذه الإصلاحات الاقتصادية، التي لست خبيرة بها، أنه يمكن لأي موظف تعطيل هذا الإصلاح. هناك مشاريع مشتركة بين الخاص والعام، ولكن الخصخصة الكاملة سوف ترهق أجهزة الدولة عبر صرف الموظفين ورفع أسعار الخدمات، وهذا سيولد حقدًا ومشكلات اجتماعية. من سيستفيد من الخصخصة، هم أفراد الأسرة المالكة، كما حصل في مصر أيام السادات ومبارك. هذه مشكلة الخصخصة غير الشفافة.

## ٩ - أحمد ملي

لا يمكن اعتبار ما يقوم به ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مجرد إدخال تعديلات في بنية السلطة في المملكة السعودية، بل يمكن القول إنه أطاح كلياً تركيبة السلطة القائمة التي أرسيت على توازن دقيق بين مختلف فروع العائلة منذ خلع الملك سعود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، مع استبعاد فرعين، هما: أبناء الملك سعود وأبناء الأمير طلال. وقد عمدت الأسرة السعودية بزعامه الملك فيصل إلى تنظيم صفوفها إزاء ما اعتبرته تهديداً وجودياً لها الذي مثّله ثورة أيلول/سبتمبر اليمنية في عام ١٩٦٢ وتحولها إلى حرب أهلية انحاز فيها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الصف الجمهوري في اليمن، وأرسل قواته لدعم النظام الجديد، والتي وصل عددها في إحدى مراحل الحرب إلى سبعين ألف جندي.

السؤال الذي يطرح نفسه: من هي القوى الداخلية التي يستند إليها ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان الحديث العهد بالسلطة، للإطاحة بهذا التوازن القديم والدقيق وتهميش مختلف فروع العائلة، بما فيها الفرع السديري (أبناء فهد وسلطان ونايف...) إضافة إلى أبناء الملك الراحل عبد الله؟

في ما يتعلق بالدعم الخارجي، من المعروف أن الخليج بأسره، وعلى رأسه المملكة السعودية، دعم حملة هيلاري كلينتون في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، مع ذلك يمكن فهم تغطية الرئيس الأمريكي طرمب لخطوات محمد بن سلمان انطلاقاً من عقلية الصفقة التي يدير بها الرئيس الأمريكي الأمور، لكن من المشكوك فيه أن تذهب المؤسسة الأمريكية الحاكمة (الإستبلمنت) بعيداً في التغطية على سلوك ولي العهد، إلا إذا كان هناك قوى في الدولة العميقة تريد للسلطة السعودية الانزلاق بمغامرة مجهولة النتائج تكون نتيجتها الخلاص من حكم الأسرة السعودية بكاملها.

هنا من المفيد التذكير بالورشة التي نظّمها أحد وجوه المحافظين الجدد ريتشارد بيرل (رئيس الهيئة الاستشارية السابق في وزارة الدفاع الأمريكية أيام رامسفيلد)، وتم تسريب بعض مناقشاتها في صحيفة واشنطن بوست في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وكان أبرز ما جاء في هذه المناقشات الورقة التي قدّمها لوران مورافيتش التي تتعلّق بإمكان تفكيك السعودية إلى خمسة كيانات.

ونظراً إلى الصراع القائم على مستوى الإقليم، نجد أن النظام في السعودية يخوض حروباً على جبهات متعددة (اليمن، سورية، العراق، البحرين، وحتى في لبنان)، من دون أن يتبين أنه كسب أي واحدة منها. ما الحكمة في هذا النوع من السياسات، وما هي الآثار التي ستترتب من جرائها على المملكة نفسها؟ بالتأكيد نحن سنكون أمام مشكلة مستعصية إذا ما أخذنا في الحسبان التحذير الذي أطلقه السفير الأمريكي الأسبق في الرياض تشاس فريمان الذي قال إنه من غير الجائز للعائلة المالكة في السعودية أن تبني سياستها الخارجية انطلاقاً من منطق الحقد.

## ١٠ - مضايي الرشيد

هل يمكن محمد بن سلمان الانقلاب على الأجنحة داخل العائلة المالكة؟ يعني هناك من لم يسجنوا وطلبوا اللجوء السياسي، ومنهم من هو في الخارج ويمتلك أموالاً وممتلكات في الخارج ولا يريدون التصادم مع محمد بن سلمان. محمد بن سلمان صفى الأمراء الذين لهم قاعدة عسكرية وبخاصة متعب، ووضع أشخاصاً موثقاً بهم من أمراء الأطراف الذين لا يمكنهم مواجهته، لأن صلتهم بالأسرة صلة بعيدة جداً. أحمد بن عبد العزيز حكم مدة كوزير داخلية، ولكن لا يوجد عنده هذا الحضور واستبعد منذ مدة طويلة. وبالتالي فإن التركيز عليه قد يكون بغية استخدامه كواجهة لأمراء آخرين. التصادم مع التيار الديني جزء لا يتجزأ من العلاقة بين السلطة والدين في السعودية، يعني في كل مرحلة كان هناك تصادم، حتى في عام ١٨٧٠ (حين تم الصراع بين الإخوة السعوديين - انقسمت المؤسسة الدينية واصطف جزء مع الدولة السعودية وجزء طلب المساعدة من الدولة العثمانية)، وفي عام ١٩٢٧. المشكلة هي تخوفهم من تجربة ١٨١٨، عندما علقت المشانق فوثبت عندهم ضرورة تحمّل المسؤولية ودعم آل سعود في هذه المرحلة، ولكن لم يثن هذا البعض عن الخروج عن عباءة النظام، وفي المستقبل أتوقع أن يخرج بعض رموز هذا التيار أو رموز جديدة أقل خبرة ومعرفة دينية، فهذا الجيل هو حقيقة من يرجح الأمر.

## ١١ - قاسم قصير

- كيف يمكن استشراف مستقبل السعودية في المرحلة المقبلة في ظل تراجع دور الشرعيات المؤسسة للمملكة (الشرعية الدينية، الشرعية العائلية)، وفي ظل التحديات الخارجية والداخلية، وهل سيؤدي ذلك إلى بداية خلخلة هذا النظام، وهو ما قد يؤدي إلى ضعفه وبروز انقسامات داخله.

- مشروع «نيوم» وواقعيته؟ ورؤية ٢٠٣٠؟ ما هي الشرعية الجديدة التي سيعتمد عليها محمد بن سلمان، وهل هناك فئات اجتماعية داخلية ترى أن ما يقوم به محمد بن سلمان يعبر عنها ويحقق لها أمانيها أو رغباتها، وهل ستكون هذه الفئات العنصر الداعم للمشروع الجديد الذي يطرحه محمد بن سلمان سواء على مستوى ما يسمى (الإسلام المعتدل) أو استعادة الروح القبلية والعنصر الطائفي لمواجهة إيران وحلفائها.

- أي مستقبل للعلاقة مع الإخوان المسلمين، وهل انتهى هذا التحالف الذي كان قائماً سابقاً ولا رجعة إليه؟

- ما الذي يجعل السعودية تتدخل في كردستان؟

- كيف يمكن استشراف مستقبل السعودية في المرحلة المقبلة مع تراجع دور الشرعيات المؤسسة للمملكة (الشرعية الدينية - الشرعية العائلية) في ظل التحديات الخارجية والداخلية، وهل سيؤدي ذلك إلى بداية خلخلة هذا النظام، وهو ما قد يؤدي إلى ضعفه و بروز انقسامات داخله.

- مشروع «نيوم» وواقعيته؟ ورؤية ٢٠٣٠؟ ما هي الشرعية الجديدة التي سيعتمد عليها محمد بن سلمان، وهل هناك فئات اجتماعية داخلية ترى أن ما يقوم به محمد بن سلمان يعبر عنها ويحقق لها أمانها أو رغباتها، وهل ستكون هذه الفئات العنصر الداعم للمشروع الجديد الذي يطرحه محمد بن سلمان سواء على مستوى ما يسمى («الإسلام المعتدل») أو استعادة الروح القبلية والعنصر الطائفي لمواجهة إيران وحلفائها. أي مستقبل للعلاقة مع الإخوان المسلمين، وهل انتهى هذا التحالف الذي كان قائماً سابقاً ولا رجعة إليه؟

## ١٢ - مضايقي الرشيد

الموضوع بسيط جداً، الدافع هو تفتيت العراق وسورية وضرب تركيا وإيران؛ من خلال خلق كيان كردي وسط هذه الدول يكون مرتبطاً بإسرائيل. هذا المشروع قد انتهى ولكنه كان من المخططات. أنا صُدمت عندما علمت أنه حتى دولة مثل الإمارات، تدعم هذا المشروع، الإمارات دولة فيها مليون ونصف المليون هندي يعاملون معاملة تغيب عنها كل حقوق الإنسان والعمالة الأجنبية. وتفاجأت عندما قابلت أحد المثقفين في الإمارات، فتصادمت معه، لأنه كان يشيد بأن الشعب الكردي له مطامح وحقوق في بناء الدولة وحقوق إثنية، وأنا أحيي موقف الإمارات من حقوق الشعوب والإنسان وتقرير المصير، لكن ألا يعني ذلك أن المليون ونصف المليون هندي في الإمارات يستحقون أن تكون لهم إمارة هندية مستقلة؟

بعض هذه الأسئلة تطرأ على بالي وليس لديّ جواب عنها بل تكهنات فقط. أتفق معك حول محمد بن سلمان وانتهاء نظام السلطة الأبوي وتعدد المراكز، ونحن اليوم أمام سلطة مركزية. أريد أن أشير إلى أن الملك فيصل حاول أن يجمع جميع السلطات في يده، ولكن في عام ١٩٧٥ برزت اللوردات التي انتهت اليوم. لكن الهوجائية هي عجز واضح وصريح وإشارة إلى تراجع السعودية والولايات المتحدة و بروز روسيا. السعودية الآن في مرحلة تخبط. الدول الإسلامية تريد علاقات مع روسيا والصين وهذا تحول عالمي. السعودية ربما سيكون مصيرها تابع لانحسار النفوذ الأمريكي في المنطقة.

## ١٣ - فارس أبي صعب

سأحاول أن ألتمس الحدود بين البعدين السياسي والديني في كلامك على الاعتدال، وتحديداً في السياسة الخارجية السعودية. المقاربة التي طرحتها كانت تركز على البعد الديني أكثر من البعد السياسي، وبخاصة في حالة الاستقطاب الحاصل بين السعودية وإيران في المنطقة. إذا ما عدنا إلى عهد الشاه في إيران، نرى غياب هذا الاستقطاب الحاد بين إيران وبلدان الخليج العربية، وبخاصة السعودية، على الرغم من أن المحدد الشيعي كان حاضراً في سياسة الشاه بصورة أو بأخرى، وكذلك العامل النووي، وعلى الجُزر. ولكن تحت المظلة الأمريكية، أي أن إيران كانت تمثل طرفاً في المحور الأمريكي في المنطقة. لذا لم تشعر السعودية بوجود خطر يهددها من الطرف الإيراني،

حيث التهديد في نظرها كان يأتي من الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي من جهة ومن الناصرية ومختلف قوى التحرر العربية المناهضة للإمبريالية والمصالح الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى. وبالتالي فالمسألة مرتبطة بالبعد السياسي أكثر منه بالبعد الديني أو المذهبي. وحين اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية، عقب الثورة الإسلامية، بعداً آخر بات يمثل رأس الحربة في وجه المصالح الأمريكية والمشروع الصهيوني في المنطقة، وجدت السعودية نفسها مهددة ومستنفرة من السياسة الإيرانية التي أخذت تغذي القوى المناهضة للإمبريالية وإسرائيل على الساحة العربية بعدما أخذت هذه القوى تشهد حالة تراجع وانكفاء عقب غياب عبد الناصر ودخول مصر في مسار كامب دايفيد في السبعينيات ثم بدء تراجع المد الاشتراكي في الثمانينيات. وهذا يؤكد أن مسألة الاستقطاب السعودي - الإيراني في المنطقة لا تقوم على البعد الديني أو المذهبي، على الرغم من أن الخطاب التعبوي والاستقطابي السعودي اعتمد هذا البعد الديني والمذهبي في الشكل. فحتى حركات المقاومة الفلسطينية التي هي سنية كانت تواجه باستنفار من المملكة في لحظات معينة.

النقطة الأخرى، هي مسألة الاعتدال؛ فالسعودية لم تكن يوماً معتدلة في مواقفها، سواء في بعدها الديني الذي يقوم على نشر الوهابية التكفيرية في الوطن العربي والعالم الإسلامي، أو في بعدها السياسي المتماهي مع السياسة الأمريكية من جهة والمعادي للفكر الاشتراكي والمناهض لحركات التحرر العربية من جهة أخرى. ومع ذلك، فما كان المقصود بشعار «الاعتدال» في خطابها هو البعد السياسي لا البعد الديني.

ويجب ألا نتجاهل أن السعودية نجحت أخيراً في نشر ثقافتها الوهابية ومواقفها السياسية المناهضة لقوى التحرر في الخارج. مثلاً، بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، عملت ٣ سنوات في أحد مراكز الدراسات في الخليج، وحين كنت أقترح على رئيس المركز أن يتبنى المركز مشروع دراسة حول تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية كان يرد «أن الموضوع صار بعيداً عنا ولم يعد يعيننا، نحن اليوم صراعنا مع إيران». وكان المركز يستضيف قادة من قوات البحرية الأمريكية المنتشرة في الخليج، لكي يحرضهم على شن حرب على إيران. وخلال ثلاث سنوات أعقبت حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ كان سهلاً على المرء أن يلاحظ التحول الذي يصيب الرأي العام في الخليج تجاه إيران وقوى المقاومة و«الهلل الشيعي» في المنطقة. وكأن التهديد الأساسي الذي استفز السياسة السعودية آنذاك هو أن يحقق طرف عربي أو غير عربي انتصاراً ما على إسرائيل.

واليوم بدأت السعودية تستخدم أدوات جديدة، خشنة وناعمة، في عدة شغلها في المنطقة، فألى جانب استخدامها الأداة العسكرية تستخدم أيضاً أداة لا تقل خطورة، هي تسويق نسخة جديدة من العروبة، أو النيوعروبة، وهم ينجحون فيها إلى حد ما، وهي عروبة مدجّنة وأولوياتها مغايرة، أو حتى مناقضة لأولويات العروبة التحررية، وبخاصة الناصرية، التي عرفناها في القرن العشرين. وإذا ما نظرنا إلى بعض المؤتمرات واللقاءات القومية على الساحة العربية نجد أن نسبة لا بأس بها من القوميين والعروبيين باتت تتكلم وفق المقاربة السعودية لتناقضات المنطقة ومشكلاتها واستقطاباتها، سواء تجاه الحرب في اليمن أو تجاه الحرب في سورية أو تجاه محور المقاومة في المنطقة. لذا، لا بد من الوعي حيال هذا الأمر ومواجهة التسويق لهذه النسخة الجديدة من العروبة